Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2):871-897
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.45

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

The Role of External Financing Sources in Economic Growth in Post-Conflict Countries
An Analytical Study (Cambodia, Sierra Leone) as a Model*

Marwa Hasan Mohammed[(1)], Wafaa Sabah Khuder[(2)]
University of Duhok - College of Administration and Economics[(1),(2)]
(1) Marwa.mohamed@uod.ac (2) Wafaa.khuder@uod.ac

Key words:
External financing sources, economic growth, Economic indicators, conflict.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	12 ***Jul***. 2025
Accepted	31 ***Jul***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Marwa Hasan Mohammed
University of Duhok

Abstract:
The study aims to analyze the trends of external financing sources (foreign direct investment, total external debt stock, grants and development aid, and personal remittances) in economic growth and some economic indicators for a sample of countries that suffered from conflict, namely (Cambodia and Sierra Leone), for the period (1995-2022). The study relied on the descriptive analytical approach, and the study concluded that external financing sources contributed to enhancing economic growth and economic recovery in Cambodia more than Sierra Leone in the level of post-conflict economic growth. The study suggests reducing dependence on external financing sources to avoid the problem of dependency and economic and political instability.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 871-897
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.45

دور مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لدول ما بعد الصراع دراسة تحليلية (كمبوديا، سيراليون) انموذجًا*

الباحثة: مروة حسن محمد
جامعة دهوك ـ كلية الإدارة والاقتصاد
Marwa.mohamed@uod.ac

ا.م.د. وفاء صباح خدر
جامعة دهوك ـ كلية الإدارة والاقتصاد
Wafaa.khuder@uod.ac

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل اتجاهات مصادر التمويل الخارجي (الاستثمار الاجنبي المباشر، اجمالي رصيد الدين الخارجي، المنح والمساعدات الانمائية، والتحويلات الشخصية) في النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الاقتصادية لعينة من الدول التي عانت من الصراع وهي كل من (كمبوديا وسيراليون)، وللمدة (1995-2022)، واعتمد البحث على الاسلوب التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن مصادر التمويل الخارجي ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي والتعافي الاقتصادي في كمبوديا بشكل اكبر من سيراليون في مستوى النمو الاقتصادي ما بعد الصراع، وتقترح الدراسة تقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتجنب مشكلة التبعية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل الخارجي، النمو الاقتصادي، المؤشرات الاقتصادية، الصراع.

المقدمة:

تُعد مصادر التمويل الخارجي ذات اهمية كبيرة بين اقتصادات دول العالم ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد العالم تطورات مهمة مثل الانفتاح الاقتصادي والذي أسهم في تقارب الدول فيما بينها بالإضافة الى التقدم التكنولوجي السريع الذي كان له دور مهم في تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال بين دول العالم ، وان مصادر التمويل الخارجي تمثل الركيزة الاساسية لاقتصادات العالم كما يعد التمويل الخارجي وسيلة مهمة من وسائل راس المال الخارجي ولاسيما في الدول التي عانت من انهيار في البنى التحتية و الانخفاض في الادخارات المحلية وعجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي حدوث عجز في استثماراتها وعدم قدرتها في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية لمجتمعها ولاسيما في الدول التي عانت من الصراع ، لذلك تلجا هذه الدول الى التمويل الخارجي من خلال(المنح والمساعدات الدولية ، الدين الخارجي ، والاستثمارات الاجنبية ، والتحويلات الخارجية)، مما يسهم في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والقدرة على تجاوز الصعوبات لتغطية نفقات التنمية الاقتصادية وهذا يسهم في تعويض العجز في الاموال المحلية، ومن ثم قدرة الدولة في تنفيذ المشاريع الانمائية من خلال توفير هذه المستلزمات مما يسهم في زيادة الانتاج والتوسع في انشاء المشاريع ومن ثم يوفر فرص عمل وانخفاض البطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد، والعكس في حالة عدم توظيف مصادر التمويل الخارجي بشكل جيد ، وفي هذه البحث تم اختيار كمبوديا وسيراليون كعينة باعتبارهما من الدول النامية التي تعرضت لتحديات كبيرة نتيجة الصراع الاهلي مستندين على مصادر التمويل الخارجي في تعزيز النمو الاقتصادي بالإضافة الى معرفة الى اي مدى استفادة الدولتين من هذه المصادر واي منهما حققت نتائج ايجابية اكثر، وقد تم الاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية مثل (البنك الدولي ،وصندوق النقد الدولي) والرسائل والدوريات العلمية للوصول الى الفرضية واهداف البحث.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

مشكلة البحث:

تعاني الدول ما بعد الصراع تحديات اقتصادية وهي عدم كفاية المدخرات المحلية ومحدودية مصادرها الراسمالية لإعادة ما تم تدميره في الصراع، مما يتطلب اعتماد استراتيجيات فاعلة لتعزيز النمو الاقتصادي، تلعب مصادر التمويل الخارجي دورا حيويا في دعم هذه الدول الخارجة من الصراع من خلق فرص عمل، تحسين البنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بعدة تساؤلات وهي :-

- كيف ينعكس استخدام مصادر التمويل الخارجي في المؤشرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) لعينة الدراسة.
- ماهي أبرز انواع مصادر التمويل الخارجي التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي لدول العينة الخارجة من الصراع؟
- أي من الدولتين حققت تعافيا اقتصاديا اسرع بعد الصراع من عينة الدراسة؟

اهمية البحث:

تُعد مصادر التمويل الخارجي من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في تغيير اتجاهات الاقتصاد الكلي والنشاط الاقتصادي، وان توفير هذه المصادر يسهم في زيادة الاستثمارات البنية التحتية والمشاريع التنموية وبالتالي تعزيز الناتج المحلي لدول ما بعد للصراع كما تعمل على تخفيف الضغوط التضخمية على ميزانية الدولة، بالإضافة الى بيان التأثيرات المتعددة لمصادر التمويل الخارجي على الاقتصادات المتأثرة بالصراعات يساعد على فهم العلاقة بين مصادر التمويل الخارجي والنمو والاستقرار الاقتصادي في ضوء المشاكل والعوائق الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول بعد خروجها من الصراعات واهمها تفاقم الديون الخارجية بالاضافة الى زيادة حجم فجوات التمويل والعواقب الاقتصادية والسياسية (انخفاض الاستثمارات، تباطء النمو الاقتصادي، عدم الاستقرار السياسي، وتفاقم الفقر) وغيرها، كما ان دراستنا تساعد صناع القرار في بيان كيفية تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه السياسات العامة بشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة .

اهداف البحث:

ويهدف البحث الى تحقيق النقاط الاتية:

1- تحليل اتجاهات الصراع على المؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) لدول ما بعد الصراع.
2- تحليل اتجاهات مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة للمدة 1995-2022.
3- بيان الى اي مدى استفادت هذه الدول من مصادر التمويل الخارجي لتحقيق وتعزيز اقتصاداتها ما بعد الصراع.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان مصادر التمويل الخارجي التي تشمل كل (المنح والمساعدات الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، رصيد الدين الخارجي، والتحويلات الشخصية المستلمة) لها دور حيوي في تحقيق التعافي الاقتصادي في دولة كمبوديا مقارنة بدولة سيراليون ما بعد الصراع وللمدة 1995-2022، وذلك من خلال توفير راس المال اللازم لتنمية المشاريع وتحسين البنية التحتية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة ومعدلات التضخم .

حدود البحث:

اولا: - الحدود المكانية للبحث وهي: (كمبوديا، سيراليون) وهي عينة من الدول التي تعرضت الى الصراع.
ثانيا: - الحدود الزمانية للبحث: تبدا المدة الزمنية للبحث من 1995-2022.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي في عرض وتحليل البيانات، لبيان (دور مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي) لعينة مختارة من الدول النامية وتشمل (كمبوديا وسيراليون) ما بعد الصراع ، وقد تم الاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية مثل (البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي) وتم استخدام البيانات بالاسعار الثابتة وبالدولار الامريكي بالاضافة الى الرسائل والدوريات العلمية للوصول الى الفرضية واهداف البحث اذ يتضمن البحث ثلاثة مباحث، المبحث الاول يتناول الجانب النظري والمفاهيمي لمصادر التمويل الخارجي ، اما المبحث الثاني يشمل تحليل اتجاهات مصادر التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة، في حين تطرق المبحث الثالث الى تحليل اتجاهات بعض مؤشرات الاقتصادية لعينة البحث ، وينتهي البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الجانب النظري والمفاهيمي لمصادر التمويل الخارجي

1. مفهوم التمويل الخارجي

يُعرّف التمويل بأنه مجموعة من القرارات التمويلية والاستثمارية والتمويل بكل بساطة يعني من اين يتم الحصول على الاموال وكيف يتم استثمارها ومراقبتها. (عثمان ،2023، 4)، ويتكون مصطلح التمويل الخارجي External Financing من مصطلحين: الاول التمويل يتمثل في توفير الموارد المالية لتغطية النفقات الجارية او الراسمالية وفق شروط معينة، والثاني خارجي ويشير الى مجموعة من دول العالم التي تتخطى حركة رؤوس الاموال حدودها السياسية والجغرافية اي الى الخارج ، وتنتقل رؤوس الاموال من اقتصاد الى اقتصاد اخر من الجهات المانحة وتشمل كل من المؤسسات الدولية التابعة للامم المتحدة (البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي والتي تضم في عضويتها العديد من دول العالم او غيرها من المؤسسات المتخصصة في مجال الاقراض الخارجي، بالاضافة الى الجهات المانحة الثنائية)، اما بالنسبة للعديد من الدول ولاسيما الدول النامية والحكومات فان التمويل الخارجي هو شكل من اشكال الحلول الجاهزة التي قد تبدو سهلة للخروج من الازمات الاقتصادية التي تعترض عدة دول والتي تعاني من عدم توفر الاموال لتمويل مشاريعها التنموية وعلى الرغم من المخاطر التي تصاحب هذه العملية مثل مخاطر الناجمة عن التغيرات في سعر الصرف او التغيرات في سعر الفائدة والمخاطر السياسية والتشغيلية وغيرها .(عمر،2018، 41-42).

1.1 اهمية التمويل الخارجي:

لكل دولة في العالم سياسة اقتصادية وتنموية تتبعها او تعمل على تحقيقها لتحقيق الرفاهية لشعبها، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع خطوطها العريضة المتمثلة في تخطيط مشاريع التنمية وفقا لاحتياجات الدولة فمهما تنوعت المشاريع فهي بحاجة الى التمويل لتنمو وتستمر حياتها ، حيث يعتبر التمويل وامكاناته المالية بمثابة دماء المشروع ، ومن هنا تظهر اهمية التمويل الخارجي حيث له دور فعال في تحقيق سياسة التنمية للدولة من خلال تحقيق واتمام التبادلات التجارية بما فيها الصادرات والواردات (السلع والخدمات) بين الدول المختلفة من خلال التمويل الخارجي ،كما يعمل على توفير راس المال اللازم لاتمام المشاريع التي تتضمن الاتي :- (الجباري ،2009، 5):

ا. توفير فرص عمل جديدة لتقليل البطالة او القضاء عليها.

ب. تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة.
ج . تحقيق الاهداف التي خططت لها الدولة كتطوير المشاريع العامة والخاصة وتحقيق الرفاهية لافراده.
د. تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع من خلال تحسين ظروفهم المعيشية (توفير السكن او العمل).

1.2 مصادر التمويل الخارجي لدول ما بعد الصراع:

تشكل مصادر التمويل الخارجي اهمية كبيرة اذ انها البديل الوحيد للدول في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي، بالاضافة الى ان مصادر التمويل الخارجي عديدة وان لجوء الدولة الى اي منها يكون وفقا للاعتبارات متنوعة منها سهولة الحصول على التمويل وتكلفته ولاسيما الدول قد عانت من الصراع فيعرف الصراع بانه وضع يحدث عندما تتواجه جماعة من الناس بشكل واع مع جماعات اخرى حيث تسعى هذه الجماعات لتحقيق اهداف تتعارض مع مصالح الجماعات الاخرى، ويعتبر الصراع تفاعلا يتعلق بالقيم والمطالب المرتبطة بالموارد والسلطة، وهو اكثر تعقيدا من التنافس البسيط ومن الاشكال المعقدة للصراع مثل (الازمات، التوترات، والحروب) (حسن و ابراهيم ،2022، 2) ويمكن النظر الى الصراع على انه حالة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمع ما، يودي الى خسائر في الارواح والممتلكات وتدمير الهياكل الاساسية والمؤسسات فضلا عن تشريد القوى العاملة ،وفي فترات الصراع من المرجح ان تكون القرارات الاقتصادية من حيث الادخار والاستثمار مشوهة ومعطلة، فضلا عن احتمال زيادة السعي الى تحقيق الريع والاجرام في مثل هذه البيئات.(sillah ,2015,23)، ومن اهم هذه المصادر التمويل الخارجي لدول ما بعد الصراع هي :

1.2.1 اجمالي رصيد الدين الخارجي:

وهي اقتراض الاموال من الدول الاخرى ويجب على الدولة المقترضة السداد في وقت الاستحقاق مما يودي الى زيادة موارد البلد المقترض عند استلام المبلغ وقت الاستحقاق وبالتالي زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية ، وان الدين الخارجي يودي الى تحويل الثروة من الدولة المقرضة الى الدولة المقترضة وعند سداد القرض الاجنبي او دفع الفائدة لهذ القروض سيودي ذلك الى تحويل الموارد المالية من الدولة المدينة الى الدولة الدائنة ويسبب انخفاض في اجمالي موارد الدولة المدينة مما ينبغي على حكومة الدولة المقترضة تقليل نفقاتها في المستقبل او خفض الانفاق الخاص من خلال زيادة الضرائب من اجل تغطية الفائدة وسداد اصل القرض .(حمزة و مرزوك ، 2021، 4-5).

1.2.2 الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

وهو استثمار تقوم به شركة او فرد في دولة ما في شركة او اصول موجودة في دولة اخرى يتم الاستثمار الاجنبي بعدة طرق وهي انشاء مشروع تجاري جديد في دولة اجنبية ، او الاندماج ، او الاستحواذ مع شركة اجنبية ، وشراء عقارات او الاصول الملموسة الأخرى (المعدات والآلات ، المواد الخام وغيرها) في دولة ما، الاستثمار الاجنبي المباشر مهم لكل من الدول المستثمرة والمضيفة، فيما يخص الدولة المستثمرة يساهم في توفير موارد وتقنيات جديدة الى الاسواق مثل (اسواق التكنولوجية المتقدمة ،اسواق الطاقة المتجددة ،اسواق التصنيع ، وغيرها) وبالاضافة الى انه يساعد في تنويع اقتصاد الدولة المستثمرة وزيادة صادراتها ،اما بالنسبة للدولة المضيفة يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير راس المال والتكنولوجيا والخبرة الادارية وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي .(singh & hoque,2024,1).

1.2.3 المنح والمعونات والمساعدات الدولية:

تعد المعونات والمساعدات الدولية من التدفقات المالية التي تحصل عليها الاقتصادات النامية من حكومات اجنبية او هيئات دولية كما تتخذ هذه المساعدات شكلين رئيسين، الاولى هي (**الهبات**) وهي تدفقات مالية لا تترتب عليها التزامات سداد مستقبلية حيث تُقدم كدعم مباشر دون انتظار

مقابل. (عواد ، 2004، 26) ، اما الثانية فهي (**المساعدات الممزوجة)** تجمع بين عنصر الهبة وعناصر القروض حيث تُعتبر هذه النوعية من المساعدات قروضا سهلة تتميز بانخفاض معدلات الفائدة او حتى عدم وجودها، فضلا عن فترات السماح الطويلة وخيارات السداد المرنة بالامكان تسديد هذه القروض جزئيا او كليا بعملة الدولة المقترضة او من خلال السلع الناتجة عن المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض .(عواد ، 2004، 26) ، كما ان هذه المنح والمساعدات قد تكون نقدية (عملات اجنبية قابلة للتحويل) او عينية (سلع وخدمات او خبرات فنية)، وتعرف بانها مجموعة من التدابير المتخذة لتطوير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المتلقية للمنح والمساعدات . (ثويني و امين ،2017، 5)

1.2.4 تحويلات العاملين من الخارج:

يُعرف البنك الدولي تحويلات العاملين من الخارج بانها الاموال التي يرسلها العاملون النازحون او الذين يخططون للبقاء في دولة اخر لاكثر من عام وتشمل هذه التحويلات جميع المبالغ المالية المرسلة من العمال المغتربين والمهاجرين الى دولهم الاصلية بما في ذلك التعويضات والمكافآت. (اسماعيل واخرون ، 2022 ، 8)

وتشكل التحويلات المالية مصدرا مستقرا للعملة الاجنبية ويمكن ان تساعد في تخفيف القيود المفروضة على النقد الاجنبي وتمويل الديون الخارجية، فضلا عن كونها مصدرا محتملا للادخار والاستثمار لتكوين راس المال والتنمية، كما انها تسهل الاستثمار في تعليم الاطفال وتكوين راس المال البشري وترفع مستوى معيشة الاسر المتلقية للتحويلات المالية من خلال زيادة الاستهلاك وتقليص التفاوت في الدخل والحد من الفقر . (عطية ،2021، 32-34).

نظريات التمويل الخارجي:

قدم العديد من الاقتصاديين نظريات تنموية لتفسير مشكلة حاجة الدول النامية الى التمويل الخارجي ومن هذه النظريات للتمويل الخارجي هي كالاتي: -

النظرية الكلاسيكية (التقليدية):

يرى اصحاب النظرية الكلاسيكية Classical Theory بان التأثير الايجابي للديون الخارجية والمتمثلة بالقروض والمساعدات على الادخار المحلي يؤدي الى زيادة مباشرة في الاستثمارات الناتجة عن التمويل الخارجي ، بالإضافة الى زيادة غير مباشرة في تراكم راس المال المحلي من خلال زيادة مستوى الدخل ومعدل الادخار المحلي، اما فيما يتعلق بفجوة النقد الاجنبي فان القروض والمساعدات تعد مصدرا للعملات الاجنبية حيث تساهم في زيادة قدرة الدول المتلقية لها على الحصول على احتياجاتها من استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة او من خلال مصادر محلية يمكن استخدامها لزيادة انتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.(ثويني وامين،2017، 3).

الكلاسيكيون المحدثون:

وقد توصل الكلاسيكيون المحدثون Modern Classics الى ان تأثير راس المال الاجنبي ولاسيما القروض والمساعدات على معدل نمو الدخل القومي ضعيف للغاية ان لم يكن سلبيا، والسبب في ذلك يعود الى تراجع معدلات الادخار وزيادة نسبة راس المال الى الانتاج، واشاروا الى ان جزءا كبيرا من هذه القروض والمساعدات يستخدم لزيادة الاستهلاك وليس الادخار ،كما اشاروا الى ان زيادة راس المال الاجنبي تأتي نتيجة زيادة نسبة راس المال الى الانتاج بسبب تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات للمشاريع كثيفة راس المال وان هذه المشاريع تحددها الدول المقرضة. (ثويني وامين،2017، 3)

1.3 علاقة مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي:

1- يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في اجمالي الناتج القومي الحقيقي بين فترتين زمنيتين متتاليتين .(موسى ، 2015، 4) ، و تحتاج الدول لتحقيق الزيادة في مستوى الفرد الى النمو الاقتصادي ،وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاستمرار في توجيه فائضها نحو النمو

الاقتصادي ، اذ تلجا الدول النامية الى مصادر التمويل الخارجي بشروطه الصعبة لانها تعاني من اختلالات هيكلية ومعوقات تعيق سير العمليات الانتاجية بالاضافة الى انتشار نمط الاستهلاك الترفي وعجز الدول في تطوير نموذج يتيح لها تحقيق التراكم المالي الذاتي لتمويل نفسها عبر الزمن ، وخروج جزء كبير منه الى الخارج واستنزاف حصيلة الدولة من النقد الاجنبي (ابو شعبان ، 2016، 16) كما تعد مصادر التمويل الخارجي حاجة مهمة لاستمرار ووجود اي اقصاد سواء كانت الدولة نامية او متقدمة، وتعتبر حاجة جوهرية لدول عانت من الصراع حيث ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توفير العديد من الحاجات للوصول لمعدل النمو الاقتصادي الملائم وفي المقدمة هو راس المال باعتبارها احد عناصر الاساسية للإنتاج وعند نقص راس المال او ضعفه في الدول النامية تضطر للاستعانة براس المال الخارجي لسد الفجوة الحاصلة في عملية التنمية لتلك الدول ورفع معدلات النمو الاقتصادي .(خطاب ، 2019 ،4) ويعتبر الاستثمار الاجنبي موردا مكملا للادخار المحلي في ظل عدم كفاية الادخار المحلي لتمويل النمو الاقتصادي لأحداث التغييرات الاقتصادية والبيئية السياسية (أبو شعبان ، 2016، 32)، كما تهدف المنح والمساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنموية المختلفة ، وتعتمد امكانية المساعدات في تسريع النمو الاقتصادي على قدرة استيعاب الدول المتلقية للمنح والمساعدات ، ويعتمد الاستفادة من المساعدات على العديد من العوامل منها (القدرات المؤسسية والادارية والتنظيمية للسلطات الوطنية والمحلية، البنية التحتية ،وكفاءة الموارد البشرية) وعدم توفر تلك العوامل فان الدول المتلقية للمساعدات لن تحقق النمو الاقتصادي ، ولتحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب يجب استغلال اموال المساعدات من خلال طرق فعالية في قطاع البنية التحتية والتي يتضمن تعزيز القطاعات الهامة كالصحة والتعليم ، تعزيز القطاعات الانتاجية ، تقديم الافكار والتقنيات الجديدة ، ودعم الاستقرار الاقتصادي بعد الازمات الاقتصادية ومن المؤسسات التي تقدم المساعدات والمنح مع الدول الثنائية وهي (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، الوكالة البريطانية للتنمية الدولية ، الوكالة الالمانية للتعاون الدولي وغيرها).(ابو شعبان ، 2016 ، 36) ، كما ان الاعتماد المفرط على المساعدات الدولية يؤدي الى ظهور اشكال متعددة من التبعية للدول المانحة من ابرز هذه الاشكال (**التبعية السياسية**) تربط المساعدات الدولية غالبا بشروط تتيح للدول المانحة التدخل في القرارات السياسية للدول المستفيدة منها وهذا يؤثر سلبًا على سيادة تلك الدول مما يؤدي الى فقدانها لاستقلالها السياسي نتيجة لحاجتها المستمرة الى هذه المساعدات، وتتجاهل الدول المانحة في بعض الاحيان الظروف الاقتصادية والسياسية للدول المتلقية عند تقديم المساعدات الدولية وتسعى الى تطبيق تجاربها الخاصة في تحقيق النمو الاقتصادي دون الاخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية لتلك الدول في تلك المرحلة، كما قد لا تتوافق المساعدات الدولية مع القدرة الاستيعابية للاقتصادات المحلية فعندما تكون المساعدات اقل من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فانها لا تحقق الاهداف المرجوة منها وعلى العكس اذا تجاوزت المساعدات الدولية القدرة الاستيعابية فان ذلك قد يؤدي الى مشكلات اقتصادية متعددة مثل (التضخم ، عدم الاستقرار الاقتصادي ، تدهور البيئة وغيرها)(فراج، 2023، 11-13).

المبحث الثاني: تحليل اتجاهات مصادر التمويل الخارجي في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة للمدة 1995-2022

يتناول هذا المبحث تحليل اتجاهات مصادر التمويل الخارجي وتاثيرها في النمو الاقتصادي في كل من كمبوديا وسيراليون ، وكيف ساهمت هذه المصادر في تعزيز التنمية الاقتصادية وما هي التحديات التي واجهتها كلا الدولتين خلال فترة (1995-2022) وكالاتي.

2.1 كمبوديا: تقع دولة كمبوديا في جنوب شرق اسيا حيث يحدها من الغرب والجنوب الغربي تايلاند ومن الجنوب فيتنام ومن الشرق لاوس وتبلغ مساحتها حوالي 181035كم^2 وان البوذية هي دين الدولة بالاضافة توجد ديانات اخرى في كمبوديا (المسيحية ، الاسلام ، الكاودائية ، الانيمية ، وغيرها) واللغة الرسمية هي لغة الخمير(هو حزب شيوعي كمبودي حكم كمبوديا من عام 1975-1979 بقيادة بول بوت والذي عرف باسم حركة الخمير الحمر) (الامم المتحدة ، 2009، 4) وتعرضت كمبوديا لعدة حروب وصراعات ومن ابرزها كانت الحرب الاهلية الكمبودية الخمير الحمر بقيادة بول بوت في عام 1978 وفي عام 1979 اطاحت فيتنام بنظام الخمير الحمر واقامت نظاما شيوعيا تحت حكم (هون سين وهينج سامرين) المعروف باسم (جمهورية كموتشيا الشعبية) وفي عام 1989 غير النظام اسمه الى دولة كمبوديا واطلقت الحكومة على نفسها اسم (الحزب الثوري لشعب الخمير) (Keller ,2005,10) حيث ادى هذه الحزب الى ظهور حركة عصابات مكونة من ثلاث مجموعات مقاومة رئيسية (فونسنبيك، جبهة التحرير الوطني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني) والتي كانت جميعها تحمل حركة معارضة فيما يتعلق بأهداف ومستقبل كمبوديا (Keller ,2005,11) ، وانتهت الحرب في عام (1991) بعد التوقيع على اتفاقيات السلام المعروفة باسم(اتفاقيات باريس) (وهي معاهدة نظمتها الامم المتحدة وتم التوقيع عليها في 23 اكتوبر عام 1991 وكان الهدف منها انهاء الصراع المسلح في كمبوديا وتنظيم انتخابات حرة وانشاء حكومة مؤقتة) (Keller ,2005,22) ولبيان اتجاهات مصادر التمويل لكمبوديا ما بعد الصراع موضح في الجدول (1):-

جدول (1): مصادر التمويل الخارجي (بالاسعار الجارية للدولار الامريكي) لكمبوديا للمدة 1995-2022

العام	الاستثمار الاجنبي المباشر	التحويلات الشخصية	اجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	المنح والمساعدات الانمائية
1995	800000,150	600000,11	854015536,1	**579986.6,505**
1996	600000,293	600000,11	916699701,1	**470001.2,384**
1997	700000,203	700000,11	931499360,1	**700012.2,324**
1998	871733,115	200000,72	001835074,2	**339996.3,308**
1999	225822,102	400000,82	067765596,2	**289993.3,251**
2000	308566.3,118	600000,102	108290127,2	**559997.6,345**
2001	481995.1,146	800000,112	178847690,2	**000000,367**
2002	956363.9,130	000000,123	391328664,2	**290008.5,407**
2003	580650.56,81	200000,128	681720223,2	**160003.7,443**
2004	416229.3,131	400000,147	890524251,2	**019989,407**
2005	180190.6,379	700000,163	934613693,2	**899993.9,452**
2006	209382.7,483	700000,183	033315873,3	**350006.1,476**
2007	288538.6,867	800000,185	248479410,2	**539978,583**
2008	180218,815	918000,187	648360715,2	**250000,579**
2009	393617.3,928	213500,142	303650952,3	**309997.6,608**
2010	404315449,1	456183.5,557	010466367,4	**039978,681**
2011	538883425,1	649730.2,610	655287804,4	**950012.2,691**
2012	988102945,1	043136.9,855	749242998,6	**690002.4,807**
2013	068470774,2	003326431,1	619793338,7	**210022,808**
2014	853471158,1	103123112,1	320161444,8	**679992.7,802**
2015	822804151,1	185470633,1	438769398,9	**039978,679**
2016	475915854,2	199209466,1	063760400,10	**450012.2,728**
2017	788084322,2	287315707,1	434259074,11	**260009.8,856**
2018	212633447,3	431304827,1	548715758,13	**400024.4,783**
2019	663032999,3	654393615,2	362550605,15	**440002.4,966**

373729980,1	593817433,17	587757355,2	624644990,3	2020
367050049,1	050196517,20	538809148,2	483461606,3	2021
546939941,1	470886966,22	616016586,2	578831296,3	2022
18,537639969	**187,508854967**	**21,296707429.2955**	**38,450845723**	**الاجمالي**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ،
https://data.worldbank.org/indicator

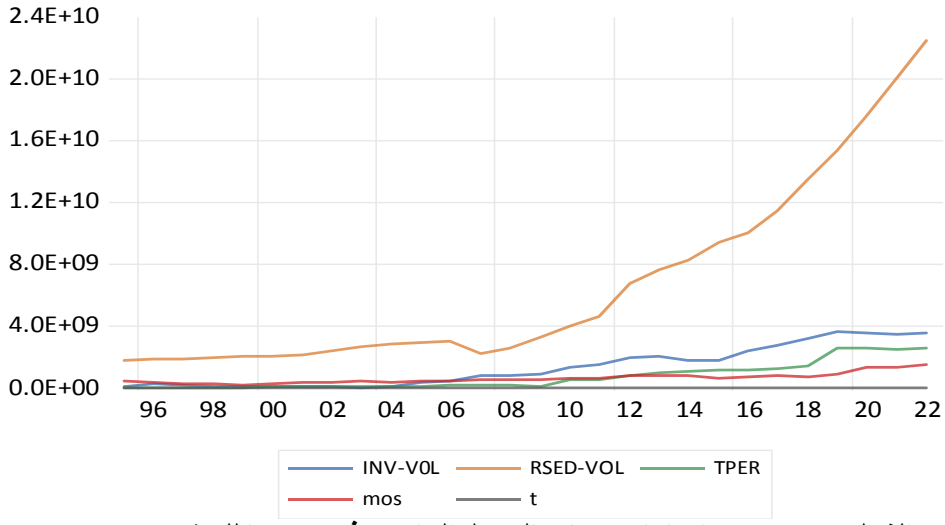

الشكل (1): يوضح اتجاهات مصادر التمويل الخارجي في كمبوديا للمدة 1995-2022
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وباستخدام مخرجات برنامج Eviews 13 https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من الجدول (1) والشكل (1) بان كمبوديا قد حصلت على المركز (الاول) في اجمالي رصيد الدين الخارجي اذ بلغت مجموع قيمته ب (187,508854967) مليار دولار، من بين مصادر التمويل الخارجي في البلاد ، في عام 1995 قد بلغت رصيد الدين الخارجي (1,854015536) مليار دولار امريكي ، وذلك لان بعد اجراء اتفاقيات باريس للسلام عام 1991 مهدت سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا الطريق لاجراء اول انتخابات وطنية في البلاد عام 1993 مما اسفر عن تشكيل حكومة ائتلافية تضم حزب الشعب الكمبودي ما بعد الاشتراكي وحزب الملكي واتسمت فترة الانتقال السياسي من عام 1992 الى عام 1997 بعد الاستقرار والصراعات السياسية والفساد والعنف الذي سبق الانتخابات .(BTI Report Country ,2024,4) ، حيث ارتفع اجمالي الدين الخارجي في عام 2005 ليصل الى (2,934613693) مليار دولار امريكي بسبب انخفاض تحصيل الايرادات والحاجة الى التمويل لدعم زيادة الانفاق الاجتماعي وتطوير البنية التحتية (International Monetary Fund,2006,3) ، وحدث انخفاض في عام 2007 حيث بلغ (2,248479410) مليار دولار امريكي بسبب تمتع بنك كمبوديا الوطني (National)(NBC Bank of Cambodia) بسلطة تنظيمية اساسية على القطاع المصرفي وقيام الحكومة بتنويع الطرق التي تجمع بها الشركات الاموال من خلال انشاء سوق للاوراق المالية في عام 2007 واصدار الحكومة قانون اصدار وتداول الاوراق المالية غير الحكومية ومحاولة انشاء سوق للاوراق المالية بالشراكة مع البورصة الكورية بحلول عام 2009 كما تمكنت كمبوديا من خفض العجز

الاجمالي في الميزانية الحكومية في عام 2007 واضاف المصداقية على سياساتها المالية وسياسات الديون الحكيمة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام بسبب تحسن الوضع المالي في البلاد (BTI2010 Cambodia Country Report,2010,13-14) ، وبعدها بدا بالارتفاع حتى وصل في عام 2017 الى (11,434259074) مليار دولار امريكي بسبب نمو الاقتصادي السريع في القطاع مثل السياحة والصناعة وارتفاع الطلب على التمويل الخارجي والتوسع في القطاع المالي مما ادى الى ارتفاع الحصول على القروض الدولية والتوسع في الاستثمار في البنية التحتية بالاضافة الى تعرض كمبوديا لصدمات الصادرات بسبب اعتمادها على قطاع واحد الذي يمثل نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات من هذه القطاع هو (الملابس) (International Development fund,2019,6) .

كما ارتفع في عام 2020 الى (17,593817433) مليار دولار بسب جائحة فايروس كورونا التي حدثت في عام 2019 وتاثيرها على الاقتصاد العالمي ومنها كمبوديا وتعد جمهورية الصين الشعبية اكبر داين الثنائي للبلاد حيث تمثل ما يقارب نصف رصيد ديون كمبوديا بسبب انخفاض تكاليف الاقتراض من الصين (Asian Development bank report , 2020 ,3)،واستمر اجمالي الدين الخارجي بالارتفاع حتى بلغ في عام 2022 (22,470886966) مليار دولار امريكي ، بسبب الزيادة في الاقتراض من الموسسات الدولية والثنائية والاستثمار في البنية التحتية وتقلبات السوق العالمية وتاثيرات جائحة كوفيد في عام 2019 مما دفع الحكومة الى الاقتراض لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الخدمات الصحية وتحقيق نمو اقتصادي .

ويبين الشكل والجدول (1) بان التحويلات الشخصية المستلمة فقد حصلت على المركز (الثاني) بعد اجمالي رصيد الدين الخارجي في كمبوديا من بين المصادر التمويل الخارجي اذ بلغت مجموع قيمتها (21,296707429) مليار دولار ، و مقارنة بعينة الدراسة فقد حصلت كمبوديا على المركز (الاول) بعد سيراليون في التحويلات الشخصية المستلمة.

وقد بلغت التحويلات الشخصية لكمبوديا في عام 1995 (11,600000) مليون دولار امريكي، حيث كان نسبة مهاجرين الاناث اعلى من هجرة الذكور منذ عام 1990 مع هجرة في ارتفاع من الاناث خلال سنوات التسعينات ، فان التحويلات المالية المرسلة من الاناث ساهمت في تعزيز الوضع الاجتماعي والمعاشي لاسرهم (IOM Development Fund , 2023 ,19) ، وبعدها ارتفعت قيمة التحويلات الشخصية في عام 2000 الى (102,600000) مليون دولار امريكي، بسبب الفيضانات الشديدة التي تعرضت لها البلاد في منتصف عام 2000 مما ادى الى ضعف الانتعاش الاقتصادي الذي بدا عام 1999 و تباطئ النمو الاقتصادي الحقيقي وادت هذه الفيضانات الى خسائر تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار في المحاصيل الزراعية والماشية مما ادى الى ارسال الاموال من المغتربين الى عوائلهم لدعمهم نتيجة ازمة الفيضانات وادى الى تراجع الانتاج الزراعي (Asian Development bank ,2000,1).، واستمر بالارتفاع حتى وصل في عام 2015 (1,185470633) مليار دولار امريكي ،حيث ارتفع معدل النمو السنوي للتحويلات الشخصية المستلمة بين عامي 2015 و2021 بنسبة 21.5% وساهمت هذه التحويلات في تحقيق اجمالي دخل الاسرة بمتوسط 6.86% للفترة نفسها ،تعد كمبوديا متلقي للتحويلات المالية منذ عام 2010 وشكلت التحويلات المالية من الخارج 4.3% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 على الرغم من انها تشكل جزءا صغيرا من الناتج المحلي الاجمالي لكمبوديا الا انها تلعب دور مهم في الحد من الفقر وان الجهة الرئيسية للمهاجرين الكمبوديين هي دولة تايلند , (IOM Development Fund ,17-18 ,2023)، حيث ارتفعت التحويلات الشخصية المستلمة في عام 2022 الى(2,616016586) مليار دولار امريكي، بسبب تحسين خدمات التحويل نتيجة تطور التكنولوجية المالية مما ادى الى جعل عملية تحويل الاموال اسهل واسرع وايضا بسبب تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد -19 الذي ادى الى زيادة فرص العمل في الخارج (IOM Development Fund , 2023 ,17-19).

ويتبين من جدول(1) والشكل (1) بان الاستثمار الاجنبي المباشر حصل على المركز (الثالث) من بين مصادر التمويل الخارجي في البلاد، اذ بلغت اجمالي قيمته على طول مدة الدراسة (38,450845723) مليار دولار ، فقد بلغ في عام 1995 (150,800000) مليون دولار امريكي واجهت كامبوديا حربا اهلية لفترة طويلة مما جعل الاستثمار الاجنبي المباشر يتراجع منذ عام 1993 وحتى العقد الأول من الألفية وكان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال محدودا بسبب نتائجه من الحرب الاهلية ، السياسات غير المستقرة، نقص التنمية البشرية، ونقص البنية التحتية، وبلد لا يزال مليئًا بالمشاكل التي جعلت منه غير جذاب وغير قابل للوصول لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كامبوديا (ومع ذلك، بعد نظام الخمير الحمر، زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كامبوديا من عام إلى عام نتيجة اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول المجاورة (Saly & Satrianto,2024,3)، وبعدها بدا بالتذبذب الا انه حدث انخفاض في عام 2003 فقد بلغ الاستثمار الاجنبي (81,580650.56)مليون دولار بسبب ضعف قدرة الاقتصاد القائم على المنافسة السوق واصبح غير مستدام ووجود العديد من العوائق منها وجود العمال الغير المهرة وضعف القدرة الاستيعابية بسبب نقاط الضعف المؤسسية وحد ادنى كبير من متطلبات راس المال للاستثمار الأجنبي الذي يجب على المستثمر استثماره في البلاد لبدء في عمله ، وايضا بسبب التدهور البيئي كل ذلك ادى الى تباطؤ تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي التاثير السلبي على النمو الاقتصادي .(BTI 2006 country report,2006,18) ، وبدا بالارتفاع بدرجات ملحوظة حيث بلغ في عام 2013 (2,068470771) مليار دولارامريكي وذلك باعتباها دولة توفر ظروفا جيدة للاستثمار الاجنبي المباشر فقد نجحت كمبوديا في ترسيخ مكانتها كشريك ومع تولى حكومة حزب الشعب الكمبودي ورئيس الوزراء (هون سن)السلطة لعقود من الزمن فقد تم القضاء على التغيير وتحقيق استقرار سياسي اقتصادي اذ ساهم ذلك في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مما ادى الى ارتفاع في معدلات النمو الاقتصاي وكانت معدلات النمو الاقتصادية مرتفعة نسبيا على الرغم من الازمات الخارجية ومنها (العلاقات مع فيتنام بسبب الخلافات بين الدولتين بشان قضايا الحدود الجغرافية مما اثر التوترات الدبلوماسية ،والتوترات الخارجية منها ازمة الشرق الاوسط في العراق وسوريا وظهور تنظيم داعش) .(BTI 2014 country report,2014,35).

وبدا بعدها بالتذبذب الا انه وصل الى اقصى معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر في عام 2019 فقد بلغ (3,663032999) مليار دولار، بسبب معاناة كمبوديا من عجز في الحساب الجاري حيث اعتمدت على التدفقات القوية من الاستثمار الاجنبي المباشر الذي ساهم في تحقيق فائض في راس المال والحساب المالي في الدولة و تم توجيه معظم هذا نحو القطاع المالي يليه قطاع التصنيع والعقارات وكانت جمهورية الصين الشعبية هي اكبر مصدر للاستثمار الاجنبي المباشر في كمبوديا (Asian Development Bank ,2024,15) . ، كما ارتفع في عام2022 الى (3,578831296) مليار دولار امريكي بسبب الانتعاش القوي في اقتصادها ، حيث بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر من الصين 45.6% من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر وتليه كوريا الجنوبية وسنغافورة ،واليابان ، ماليزيا ، تايلند ، كندا ، المملكة المتحدة تم الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الدولة منها الانشطة المالية ، التصنيع ، العقارات والسكن ، والزراعة والطاقة(Asian Development Bank ,2024,15).

أما المنح والمساعدات الانمائية فقد حصلت على المركز (الرابع) كما في الشكل والجدول (1) من بين مصادر التمويل الخارجي في كمبوديا، اما على مستوى عينة الدراسة فقد حصلت على المركز (الاول) اذ بلغت مجموع قيمتها (18,537639969) مليار دولار ،و بلغت في عام 1995 (505,579986.6) مليون دولار امريكي، بسبب الصراع بين الحكومة الكمبودية المدعومة دوليا وحزب الخمير الحمر مما ادى الى نزوح اكثر من 5000 شخصا كمبوديا الى تايلند ويعد بنك التنمية الاسيوي اكبر شريك لكمبوديا في التنمية المتعددة الاطراف ، الا انه انخفضت المنح والمساعدات في عام 1999 اذ بلغت (251,289993.3) مليون دولار امريكي، بسبب الازمة

المالية الاسيوية التي عصفت في جنوب شرق اسيا في عام 1998، وبعدها بدا بالارتفاع حتى وصل في عام 2009 الى (608,309997.6) مليون دولار امريكي، بسبب مواصلة الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية التركيز على الحد من وفيات الاطفال وتحسين صحة الام ومكافحة انتشار فايروس نقص المناعة الايدز من خلال الحد من الاضرار والتي يعتبر الخطة الاستراتيجية الصحية للحكومة الكمبودية للفترة (2008-2015) وبالتعاون مع ستة دول مانحة (كالولايات المتحدة ، اليابان ، الاتحاد الاوروبي ، كندا ،الصين ،فرنسا) ، تقوم الوكالة بدعم تنفيذ هذه الخطة من خلال برنامج دعم القطاع الصحي الثاني حيث تعزز المشاركة في هذه النهج القائم على البرامج التنسيق بين الجهات المانحة والاستدامة الطويلة الاجل من خلال المواءمة مع الانظمة الحكومية بالاضافة الى مساهمة استراليا بقيمة 25 ميلون دولار امريكي في مشروع اعادة تاهيل السكك الحديدية في كمبوديا الذي ينفذه بنك التنمية الاسيوي بقية 140 مليون دولار امريكي (Australian Government,2010,4-6) .

وانخفضت في عام 2015 اذ بلغت (679,039978) مليون دولار امريكي، بسبب حالة عدم اليقين التي احاطت بالانتخابات البرلمانية والحملة العنيفة ضد عمال الملابس المضربين في عام 2014 و انخفاض اجور العمال حيث ان الاضرابات التى حدثت كلفة الصناعة خسائر بلغت 200 مليون دولار امريكي مما اثر على استقرار الاقتصاد الكلي العام في البلاد (BTI 2016 country report,2016,22)، كما ان كفاءة الشركاء في تنفيذ استراتيجيات التنمية الطويلة الاجل االتي تعرضت للانكماش باستمرار ، بسبب الظروف المؤسسية المحلية المتقلبة وعدم كفاية مساهمات الحكومة الكمبودية في برامج الشراكة وفي كثير من الاحيان لا تنفذ كمبوديا محتويات الاتفاقيات الدولية التي وقعتها او تقوم بتجاهلها بالاضافة الى انسحاب المؤسسات الرئيسية المتعددة الاطراف (البنك الدولي) والثنائية (فنلندا وكندا) في قطاع الاراضي في حين اختارت المانيا مواصلة دعمها (BTI 2016 country report,2016,35-36)، ووصل في عام 2022 الى (1,546939941) مليار دولار امريكي ، بسبب اتفاق الشركاء الاوروبيون على العمل بشكل وثيق معا في تعاونهم التنموي مع كمبوديا متبعين ما يسمى بنهج البرمجة المشتركة والذي يعتمد على وثيقة برمجة متعددة السنوات تم وضعها بشكل مشترك والتي تؤطر شراكتهم (الاستراتيجية الاوربية لمشتركة) (Joint European Strategy) (JES) والهدف منها تعزيز التماسك السياسة الاوروبية وزيادة وضوح وفهم الالتزامات الاوروبية المشتركة وضمان تاثير اكبر للتعاون الاوربي في شراكة مع كمبوديا حيث تسعى (JES) ل (20021-2027) الى العمل مع كمبوديا من اجل تحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام ومحايد مناخيا ودعم تسريع الاصلاحات بما يتماشى مع اجندة التنمية الوطنية ل كمبوديا (European Investment Bank ,2021, 1)

2.2 سيراليون:

هي جمهورية تقع في غرب قارة افريقيا على ساحل المحيط الاطلسي حيث تحدها من الشمال غينيا ومن الجنوب الشرقي ليبيريا وعاصمتها هي فريتاون وتبلغ مساحتها حوالي 71.740 كم^2 ويشكل المسلمون حوالي 62% من سكان سيراليون و28% مسيحيون و10% اديان اخرى ، وتشتهر سيراليون بانتاج الماس وتعتبر من الدول التي شهدت صراعات داخلية منها الصراع الاهلي الذي استمر لعشر سنوات بين عامي (1991-2002) الذي حدث بين الحكومة السيراليونية وجماعات متمردة كجبهة الثوار المتحدة (وهم مجموعة مسلحة نشاءت في التسعينات خلال الحرب الاهلية في سيراليون وسعت الى الاطاحة بالحكومة).(الفقي ،2015، 5-7)

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2):871-897
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.45

جدول (2): مصادر التمويل الخارجي (بالاسعار الجارية للدولار الامريكي) لسيراليون للمدة 1995-2022

العام	الاستثمار الاجنبي المباشر	التحويلات الشخصية	اجمالي الدين الخارجي	المنح والمساعدات الانمائية
1995	287055.908,7	673629.72,23	249606745,1	**270004.3,212**
1996	927.9052,663	246637.87,25	241837538,1	**520004.3,182**
1997	800032.094,1	984620.205,5	200047496,1	**010002.1,118**
1998	884.9527,104	330605.05,20	314139190,1	**529998.8,106**
1999	201.7881,533	476894.13,22	319225621,1	**730003.36,73**
2000	000824.52,39	134994.324,7	248363709,1	**639999.4,180**
2001	835742.022,9	215277.851,6	256749339,1	**630004.9,334**
2002	413409.46,10	815455.1,21	408416911,1	**209991.5,383**
2003	615049.668,8	889258.39,25	575774381,1	**170013.4,337**
2004	153314.19,61	714834.48,24	683344085,1	**230011,376**
2005	731669.74,90	435105.011,2	804606614,1	**980011,339**
2006	869143.91,58	622339.18,15	528631482,1	**339996.3,380**
2007	470171.32,95	973856.38,41	066958.2,551	**429992.7,512**
2008	095068.07,53	578604.14,22	810297.6,633	**559997.6,328**
2009	430202.5,110	896004.04,35	852310.4,856	**260009.8,411**
2010	404209.3,238	218584.27,44	127139.3,931	**299987.8,458**
2011	477791.4,950	811616.45,58	050427526,1	**890014.6,423**
2012	447405.1,722	534081.21,64	335279659,1	**739990.2,439**
2013	664580.1,429	660699.5,69	399720821,1	**059997.6,449**
2014	089628.5,375	430104.57,62	433230470,1	**030029.3,914**
2015	435829.4,252	163694.6,48	558269902,1	**969970.7,946**
2016	509469.3,138	230465.76,58	627146240,1	**210022,693**
2017	724476.1,413	556890.5,63	752872456,1	**119995.1,541**
2018	446053.5,250	207824.62,73	757230853,1	**149993.9,508**
2019	400000,342	493122.2,177	855825335,1	**239990.2,566**
2020	699178.4,172	031971.5,177	109178657,2	**010009.8,841**
2021	289192.8,212	350066.9,232	450704006,2	**659973.1,709**
2022	970572.8,293	604651.6,321	331196990,2	**469970.7,523**
اجمالي	5,340562085	1,753281889	40,464682729	**12,292359985**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، https://data.worldbank.org/indicator

حصل اجمالي رصيد الدين الخارجي على المركز (الاول) من بين مصادر التمويل الخارجي في سيراليون اما مقارنة بكمبوديا فقد حصلت على المركز (الثاني) من بعد كمبوديا ، اذ بلغت مجموع قيمته خلال مدة البحث ب (40,464682729.3) مليار دولار ا، حيث بلغ في عام 1995 (1,249606745) مليار دولار ، وبدا بالتذبذب الا انه انخفض في عام 2007 اذ بلغ (551,066958.2) مليون دولار ، اذ نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 66% خلال الفترة 2002 الى 2011 ، مابعد الصراع ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى اعادة الاعمار بعد الصراع واعادة تاهيل الزراعة الاساسية وانتعاش بعض المعادن (لاسيما البوكسيت (هو خام طبيعي غني بالالمنيوم) والروتيلا (معدن طبيعي يتكون من اكسيد التيتانيوم ويستخدك لاستخراج التيتانيوم المستخدمة في العديد من الصنعات كصناة الطيران ومستحضرات التجميل والبلاستيك) في قطاع الصادرات وازدهار القطاع الغير الرسمي + بينما انتجت الالماس نسبة كبيرة من الايرادات العملات الاجنبية ونظرا لانتعاش خام الحديد كمنتج التصدير للبلاد خلال الفترة البحث (BTI Country Report ,2016, 23) ، وثم ارتفع ووصل الى (1,752872456) مليار دولار في عام 2017 ، نتيجة التداعيات الاقتصادية مثل (ازمة ايبولا ، ازمة قطاع الحديد ، عجز الحساب الجاري المرتفع ، افتقار

سيراليون الى الموارد المالية والقدرة الادارية اللازمة للحفاظ على سياسات مالية ودين موجهة نحو الاستقرار دون دعم خارجي كبير ، وهبوط في قيمة عملة سيراليون(اللاون السيراليوني)) كل ذلك ادى الى تفاقم الدين الخارجي .(BTI Country Report ,2018,21)

وقد وبلغ في عام 2022 (2,331196990) مليار دولار على الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة في سيراليون وشباب سكانها وجغرافيتها الملائمة الا ان سنوات التي تلت تفشي ازمة ايبولا لم تحقق سيراليون التحسينات الضرورية في مستويات المعيشة حيث ارتفعت معدلات الفقر والذي ادى الى ركود مستويات الدخل كما ساهمت سلسلة من الصدمات الخارجية مثل حرب أوكرانيا وروسيا التي أدت الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط في العالم و تباطو النمو الاقتصادي العالمي الى جانب السياسات المحلية غير المثلى وضعف الحوكمة في انخفاض النمو وارتفاع التضخم وارتفاع مخاطر ازمة الدين وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية.

وحصلت المنح والمساعدات الانمائية على المركز (الثاني) من بين مصادر التمويل الخارجي في سيراليون اذ بلغت مجموع قيمتها ب (12,292359985) مليار دولار ، وقد احتلت المركز (الثاني) بمقارنة بمصادر التمويل الخارجي في كمبوديا .

وقد المنح والمساعدات في سيراليون في عام 1995 (212,270004.3) مليون دولار ، الا انه انخفض في عام 1999 الى (73,730003.36) مليون دولار ، وبدا بعدها بالارتفاع اذ بلغ في عام 2007 ب(512,429992.7) مليون دولار، و في عام 2002 عادت سيراليون الى الواجهة بعد صراع مدمر عطل الاقتصاد بشكل كبير على الرغم من ان الاقتصاد اظهر بعض الاستقرار ومعدلات نمو ملحوظة في السنوات التي تلت الصراع حيث سعت الحكومات ما بعد الصراع الى اقامة علاقات جيدة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجتمع المانحين وتحرك اقتصاد سيراليون نحو اقتصاد السوق الحر الذي يميل عادة الى جذب راس المال الخاص الاجنبي (BTI (Country Report,2010,13) .

واستمرت المنح والمساعدات في الارتفاع حيث بلغت في عام 2015 ب(946,969970.7) مليون دولار ، بسبب اعتماد سيراليون على المساعدات الاجنبية بشكل كبير (المالية والفنية والطبية وغيرها) من الجهات المانحة متعددة الاطراف وثنائية الاطراف وتعتبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الاوروبي اهم الجهات الفاعلة متعددة الأطراف، اما الجهات المانحة الثنائية فهي المملكة المتحدة والمانيا والولايات المتحدة وسعت سيراليون للحفاظ على علاقات جيدة مع الغرب ولتنويع سياساتها الخارجية ونمط اعتمادها طورت علاقات مع دول مثل الصين وكوبا واير ان .(BTI Country Report ,2016, 35)

وخلال جائحة ايبولا شهدت الحكومة زيادة في تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية وكانت الاموال تستخدم بشكل رئيسي لتمويل مشاريع التعدين والبنية التحتية والتنمية واستخدمت بشكل اساسي لمواجهة جائحة ايبولا (BTI Country Report ,2018,35) ، الا انه ارتفع في عام 2020 لصل الى (841,010009.8) مليون دولار ، بالإضافة الى علاقة حكومة سيراليون مع كل من كوبا وايران والصين حيث اقامت الحكومة علاقات مع دول اخرى مثل الهند واليابان وقطر وروسيا ، كما اعتمدت سيراليون بشكل كبير على المساعدات التنموية و قد منح صندوق النقد الدولي بمبلغ (143) مليون دولار في 2020 من خلال مرفق الائتمان السريع لدعم تلبية الاحتياجات المالية العاجلة الناتجة عن جائحة كوفيد 19 ، ومنح (41.1) مليون دولار في عام2022 لدعم تطوير نظام تسجيل الملكية و (20.8) مليون دولار. (BTI Country Report ,2024,38) ، وفي عام 2022 بلغ حجم المنح والمساعدات الانمائية (523,469970.7) مليون دولار.

كما يتبين من الجدول والشكل (2) ، بان الاستثمار الاجنبي المباشر يحصد المركز (الثالث) من بين مصادر التمويل الخارجي في البلاد اذ بلغت مجموع قيمته خلال مدة البحث (5,340562085) مليار دولار ، اما على مستوى المقارنة بين سيراليون وكمبوديا فقد حصل على المركز (الثاني) بعد كمبوديا .

وقد بلغ في عام 1995 (7,287055.908) مليون دولار ، وبدا بعدها بالانخفاض حيث وصل في عام 1999 ب (533201.7881) الف دولار ، بسبب الصراع الدموي الاهلي الذي بدا من عام 1991 الى 2002 بين نظام الحاكم والجبهة المتحدة الثورية (المتمردة) مما اثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشر العنف والاضطرابات الدموية مما ادى الى هروب راس المال وعدم جذب المستثمرين الاجانب خشية على سلامة اموالهم واعمالهم.(الفقي ، 2015 ، 5) ، وبعدها بدا بالتذبذب اذ بلغ في عام 2011 ب(950,4777914) مليون دولار ، بسبب نمو الناتج المحلي الاجمالي و اعادة الاعمار منذ عام 2010 ، حيث ساهمت الاستثمارات الاجنبية والمحلية بعض الديناميكية للتنمية الاقتصادية مما وسع قاعدة العملات الاجنبية و الهيكل الاقتصادي حيث كان قطاع الحديد المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية والمساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ، وبلغ معدل الاستثمار 10% في الفترة من 2002 الى 2009 وقفز الى 31% في عام 2010 والى 42% في عام 2011 . (BTI Country Report ,2016,24)، وانخفض في عام 2016 الى (138,509469.3) مليون دولار، بسبب الانتكاسة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد من وباء ايبولا عام 2014 ، مما ادى الى وفاة 4000 شخص ، بالاضافة الى الانخفاض الحاد في اسعار السلع في السوق الدولية مما ادى الى الانكماش الاقتصادي في البلاد BTI Country (Report ,2024,5) ،كما بلغ في عام 2022 (293,970572.8) مليون دولار، لان حكومة الرئيس بيو جولياس مادا (بيو هو رئيس حكومة سيراليون الذي تولى منصبه عام 2018) جعل من الاستثمار الخارجي اولوية سياسية وقدمت مجموعة من الحوافز مثل اعفاءات ضريبية على الدخل لمدة عشرة سنوات و اعفاء من رسوم الاستيراد المدخلات الزراعية لمدة خمس سنوات مما ساهم هذه على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي (BTI Country Report ,2024,18) .

اما التحويلات الشخصية فقد حصلت على المركز (الرابع) من بين مصادر التمويل الخارجي في سيراليون اذ بلغت مجموع قيمتها (1,753281889) مليار دولار ،اما مقارنة بكمبوديا فقد حصلت على المركز (الثاني) ، وقد بلغت في عام 1995 (23,673629.72) مليون دولار ، وبدا بالتذبذب الا انه انخفض في عام 2001 اذ بلغت (6,215277.851) مليون دولار ، بسبب الصراع الاهلي الذي وقع بين الحكومة السيراليونييه وجبهة الثوار المتحدة وانتهت بانتصار الحكومة السيراليونية التى استمرت من 1991 الى عام 2002 حيث كان الفقر منتشرة في البلاد .(الفقي ،2015، 5-7) ، وبدا بعدها بالتذبذب وارتفع التحويلات الشخصية في عام 2013 اذ بلغت (69,660699.5) مليون دولار ، بسبب الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاصلاحات الهيكلية والمؤسسية في البلاد مما ادى الى نمو اقتصادي بموجب استراتيجية التنمية التي وضعتها البلاد في الفترة 2013الى 2018 هدفت الى تعزيز الوضع المالي العام وتحسين بيئة الاعمال بالاستثمار في القطاع الزراعي مع تسارع النمو في قطاع خام الحديد للفترة 2014- 2018 وقطاع الخدمات مما ساهم في زيادة الخدمات المالية والبنوك التي تسهل عملية التحويل الاموال من المغتربين الى اسرهم (imf Country Report ,2013,10-11) ، واستمر بالارتفاع حتى وصل عام 2022 الى (321,604651.6) مليون دولار، بسبب ارتفاع في معدلات التضخم حيث وصل الى 46.6% وهو ثاني اعلى معدل في القارة الافريقية (Country Focus Report ,2024,8) ،وارتفاع اسعار السلع الاساسية بالاضافة الى الصدمات الاقتصادية مثل تاثير جائحة كوفيد 19 ، وارتفاع مستويات الفقر مما يتطلب الى التمويل من قبل المغتربين لتسديد تكاليف المعيشة حيث تزايد عدد المغتربين في الخارج . 2024, countre report International Monetary Fund) ,11)

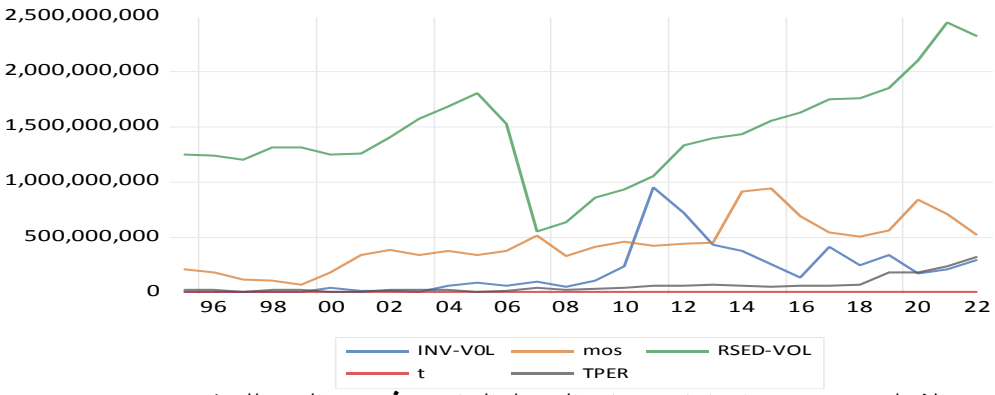

الشكل (2): يوضح اتجاهات مصادر التمويل الخارجي في سيراليون للمدة 1995-2022

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator ، وباستخدام مخرجات برنامج Eviews 13.

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لعينة الدراسة

تعد المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم من المؤشرات الاساسية التي تعكس الاقتصاد الوطني حيث يتاثر كل من هذه المتغيرات بشكل كبير بالصراعات ، ويمكن ان تودي الصراعات الى تراجع الانتاجية بسبب زيادة تكاليف الانتاج والذي يوثر سلبا على الناتج المحلي الاجمالي وتراجع النمو الاقتصادي وانعدام الثقة بالأسواق مما يودى الى اعاقة الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، ويودي الصراع الى زيادة معدلات البطالة بسبب انهيار البنية التحتية وفقدان الوظائف وتراجع فرص العمل ، كما توثر الازمات الناتجة عن الصراع على معدلات التضخم حيث يسبب نقص السلع والخدمات الى ارتفاع معدلات التضخم ، لذلك يعد فهم تاثير الصراع على هذه المتغيرات امرا ضروريا من اجل تحليل الوضع الاقتصادي لاي دولة، سوف يتم تحليل الحالة الاقتصادية لمؤشرات كمبوديا.

جدول (3) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لكمبوديا للمدة 1995-2022

العام	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) مليار2010	معدل نمو لناتج المحلي الاجمالي	نسبة البطالة من اجمالي القوة العاملة	معدل التضخم
1995	4137653518.65	9.903469	0.99	-0.79894
1996	4381671866.90	5.897506	0.974	7.150861
1997	4557228855.53	4.006621	0.963	7.960214
1998	4770581544.70	4.681632	0.638	14.8065
1999	5376702112.45	12.70538	0.712	4.008207
2000	5914027156.78	9.99358	0.727	-0.79199
2001	6395924923.39	7.389711	0.746	-0.60065
2002	6816708954.48	6.265073	0.775	0.211467
2003	7396531098.80	10.28368	0.853	0.941746
2004	8161371525.30	9.457695	0.909	4.319337
2005	9242760345.85	13.30333	1.005	6.615259
2006	10238305796.06	10.94336	1.067	5.810686
2007	11283900343.07	10.39846	1.154	8.708828
2008	12038971276.86	7.476366	1.257	24.09685
2009	12049408698.89	4.074779	0.825	-1.24172
2010	12767924407.17	5.076918	0.579	3.996395
2011	13670561753.82	7.286658	0.771	5.478447

2.934316	0.577	7.650257	14670337167.44	2012
2.941625	0.496	7.8575	15749584749.03	2013
3.855689	0.438	8.000321	16874510037.72	2014
1.223932	0.692	7.207035	18049954289.47	2015
3.01914	0.393	7.905501	19301414292.10	2016
2.912636	0.716	8.075039	20651915662.77	2017
2.459085	0.141	8.776224	22194442188.33	2018
1.942575	0.13	7.93695	23760061873.14	2019
2.940295	0.12	-3.55572	23024448758.19	2020
2.920735	0.172	3.089843	23721258226.50	2021
5.343703	0.396	5.103369	24964207155.80	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من الجدول والشكل(3) بان قيمة الناتج المحلي الاجمالي لكمبوديا قد بلغت (4,137653518.65) مليار دولار وبنسبة نمو اقتصادي قد بلغت (9.90%) في عام (1995) وذلك لأنه منذ بداية التسعينات شرعت الحكومة الكمبودية على اعادة الاعمار البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية المدمرة في البلاد فشملت جهود التنمية بتعزيز الاستثمار الخاص باعتبارها العمود الفقري المحلي، واعتمدت على بناء البنية التحتية من خلال الاستثمار في القطاع العام والمساعدات من المنظمات الدولية وشركاء التنمية واصلاح النظام القضائي لتعزيز العدالة الاجتماعية وخلق بيئة مستقرة ، وبعدها استمرت بالارتفاع حيث بلغت قيمتها (8161371525.30) مليار دولار امريكي ، وبنسبة (9.45) في عام (2004) حيث شهدت البلاد توسع في صناعة الملابس والبناء والسياحة نمت صادرات الملابس والتي توظف حوالي 230000 شخص وتمثل ما يقارب 80% من اجمالي صادرات كمبوديا في عام 2003، وارتفعت عدد مشاريع البناء وتم الموافقة على بناء 229 مشروعا كما واظهرت السياحة ايضا نمو ايجابيا (BTI 2006 Country Report,2006,11)، اما عام (2014) بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (16874510037.72) مليار دولار وبنسبة نمو (8.00%) واستمر نمو الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع حتى عام (2019) حيث بلغ (23760061873.14) بنسبة (7.93%)، وفي عام (2020) حدث انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمتها (23024448758.19) مليار دولار وبنسبة (3.55-%) بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم نهاية عام 2019 حيث شكلت انتكاسة مؤقتة للتقدم وادت الجائحة الى انكماش (world bank group,2023,4)، ووصلت في عام 2022 الى (24,964207155.80) مليار دولار امريكي، وبنسبة نمو (5.10%) من الناتج المحلي الاجمالي بعدما تمكنت كمبوديا من ادارة جائحة كورونا بشكل جيد نسبيا انتعش نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بسبب الاحتواء الفعال وبرامج التطعيم الناجح الذي سمح للبلاد باعادة فتح حدودها وانتعش الطلب المحلي و ارتفاع الطلب الخارجي مما سمح للنمو بالعودة تدريجيا الى مستويات ما قبل الوباء(Asian Development Bank , 2024, 4-5)

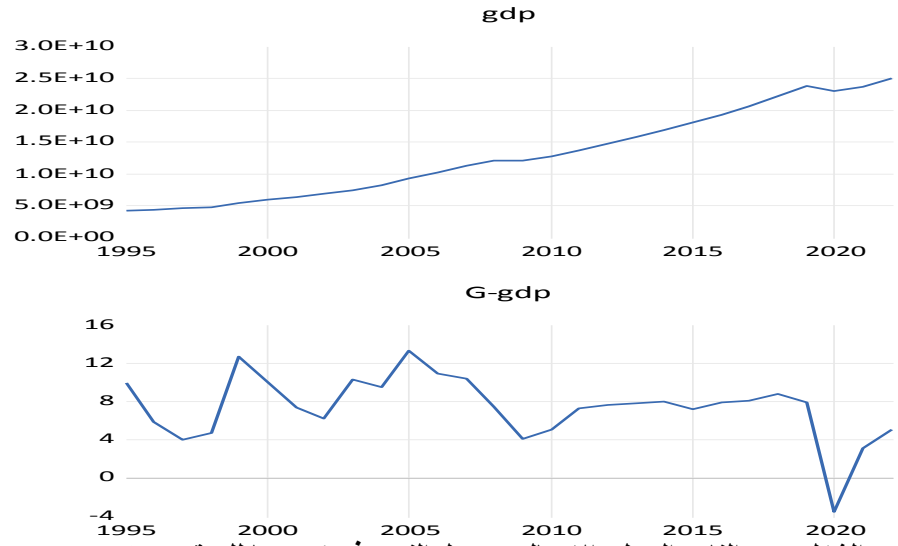

الشكل (3): الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في كمبوديا للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وباستخدام مخرجات برنامج Eviews 13 https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من جدول (2) والشكل (3) بان نسبة البطالة من اجمالي القوة العاملة في كمبوديا قد بلغت في عام (1992) (0.761 %) من القوة العاملة بسبب الصراع الاهلي بين الحكومة الملكية والخمير الحمر بقيادة بول بوت والذي انتهى في اوائل التسعينات وذهب ضحيتها مليونين شخص ونزوح اعداد كبيرة من السكان الى مناطق الريف والدول المجاورة وتدمير البنية التحتية لذلك اثر على القوة العاملة والانتاجية، وارتفعت نسبة البطالة الى (0.712%) عام 1998 بسبب الازمة المالية الاسيوية في عام 1997 التي ادت الى زيادة معدلات الفقر والبطالة نتيجة فقدان وظائفهم والتي كانت مصدرها تايلند وانتشرت الى دول جنوب شرق اسيا منها كمبوديا وتمادي مصارف التايلنديه بالقروض الخارجية .(العيساوي ،2012، 35-36) وبعدها بدات معدلات البطالة بالتذبذب ، ثم ارتفعت في عام 2008 الى (1.257%) من القوة العاملة ، وبعدها استمرت بالارتفاع في عام 2020-2021-2022، على التوالي ، الا انها انخفضت في عام 2022 الى (0.396%) من القوة العاملة بسبب التوجه في بناء استراتيجية التنمية الصناعية في كمبوديا وقدمت الولايات المتحدة الامريكية دعما اقتصاديا وعسكريا الى الحكومة الملكية في كمبوديا في عام 1970 التي عرفت اتفاقية البنتاغون وهذه الاتفاقية مستمرة حتى يومنا هذه لتحسين مهارات السكان من خلال برامج التدريب وتطوير مهارات الشباب للحصول على وظائف جيدة بالاضافة الى قيام الحكومة الكمبودية بتقديم استراتيجية التوظيف المحلي في عام 2015-2025 والتي كان الولايات المتحدة دور كبير على قطاع التصنيع وتقليل البطالة . (Asian Development Bank,2024,16)

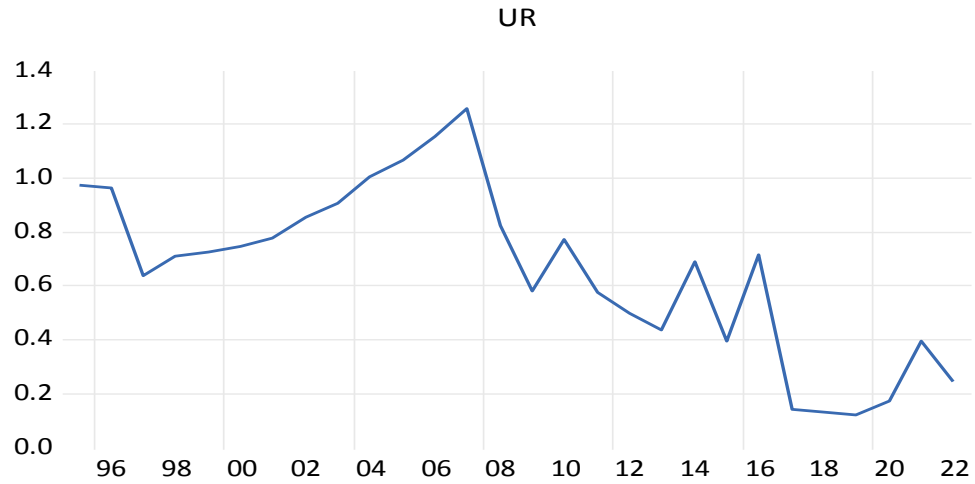

الشكل (4): معدل البطالة في كمبوديا للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وباستخدام برنامج Eviews 13 https://data.worldbank.org/indicator

يتبن من جدول (3) والشكل (5) بان معدل التضخم فقد بلغ (7.150%) في عام 1995، واستمر في الارتفاع حتى وصل الى (14.80%) في عام 1998بسبب الازمة المالية الاسيوية التي عصفت في جنوب شرق اسيا ، ثم بدات بالتذبذب حتى وصلت في عام 2008، بارتفاع وصل الى (24.09685) بسبب الازمة المالية العالمية عام 2007، و الصدمات المزدوجة الناتجة عن ارتفاع اسعار الغذاء والنفط (Soche ,2013,9) , وفي عام 2022 ارتفع نسبة التضخم وبلغت (0.396%)، وذلك بسبب تراجع في الاستقرار النقدي حيث شهد كمبوديا ارتفاع في اسعار منتجات النفط و المواد الغذائية مثل (الارز ، اللحوم ، الاسماك ، الفواكه والخضروات) بالإضافة الى انخفاض في قيمة الريبل الكمبودي (KHR) بنسبة 4% بين عامي 2018 و2022 مقابل الدولار الامريكي لاسيما ان الدولار الامريكي يهيمن على اقتصاد البلاد ويستخدم على نطاق واسع كوسيلة للدفع من قبل الحكومة. (BTI 2024 Country Report,2024,21)

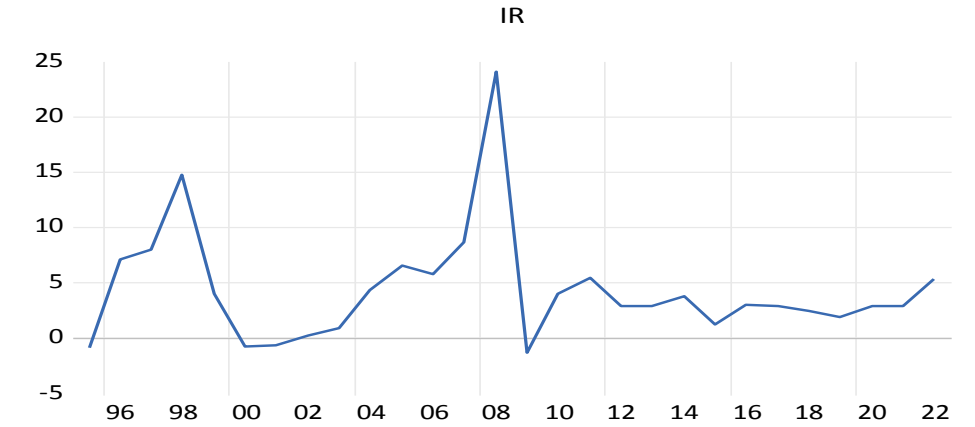

الشكل :-5 معدل التضخم في كمبوديا للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator وباستخدام برنامج Eviews 13

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (2): 871-897
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.45

جدول (4): تطور بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي لسيراليون للمدة 1995-2022

العام	الناتج المحلي الاجمالي مليارردولار (بالأسعار الثابتة) عام 2010	معدل نمو لناتج المحلي الاجمالي	نسبة البطالة من اجمالي القوة العاملة	معدل التضخم
1995	1801942657.78	-7.99975	4.21	26
1996	1833545490.38	1.75382	4.21	23.1
1997	1725786540.61	-5.87708	4.251	14.6
1998	1756592051.18	1.785013	4.159	36
1999	1721824055.28	-1.97929	4.198	34.1
2000	1836372354.89	6.65273	4.081	-0.9
2001	1719846166.07	-6.34546	4.161	2.6
2002	2176020483.03	26.52413	3.901	0.1
2003	2382386246.70	9.483631	3.879	4
2004	2536737383.14	6.478846	3.42	12.9
2005	2647174243.84	4.3535	3.724	13.7
2006	2760555640.37	4.28311	3.9	10.5
2007	2980753164.62	7.976565	4.018	17
2008	3142783718.56	5.435893	4.14	8.2
2009	3243649211.15	3.209432	4.282	7.5
2010	3458946182.92	6.637492	4.427	7.2
2011	3666823004.49	6.009831	4.554	6.8
2012	4224244207.26	15.20175	4.56	6.6
2013	5114673242.02	21.07901	4.538	5.5
2014	5347864162.49	4.559254	4.678	4.6
2015	4252029353.82	-20.4911	4.621	6.7
2016	4521894085.09	6.346728	4.312	10.9
2017	4691637090.59	3.753803	3.848	18.2
2018	4854573078.04	3.472903	3.193	16
2019	5109620032.14	5.502709	3.204	14.8
2020	5009037831.62	-1.25335	3.485	13.4
2021	5214643811.94	5.896853	3.516	11.9
2022	5394942200.07	5.313555	3.194	27.2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من الجدول (4) والشكل (6) بان الناتج المحلي الاجمالي لسيراليون في عام 1995 قد بلغ (1,801942657.78) مليار دولار امريكي وبنسبة انخفاض في النمو الاقتصادي قد بلغت (7.995-%)، وذلك بسبب الصراع بين النظام الحاكم والجبهة المتمردة المتحدة في عام 1991 مما ادى الى تعطيل الزراعة والمرافق الاقتصادية الاخرى حيث تشتهر هذه البلاد بانتاج احجار الماس مما جعلها معرضة للانقلابات العسكرية والسياسية في فترة التسعينات والتي كانت محطة اطماع الرؤساء السيراليون والرئيس الليبريا تشارلز تايلور الذين كانو يهربون الماس من المناجم باسعار منخفضة الى شركات دولية منتجة للماس باسعار مرتفعة والتي اطلق على الماس (الماس الدموي).(الفقي ،2015 ، 5) ،وبعدها استمر بالتذبذب حتى عام 2002 حيث حصل ارتفاع وبلغ (2176020483.03) مليار دولار امريكي وبنسبة نمو (26.52%) بسبب توقف الصراع والقاء القبض على المهربين الماس والعمل على اعادة الاعمار في فترة حكم الرئيس يحي كبة الذي تولى السلطة عام 1996 . (الفقي ،2015، 6) ، وبعد الانقلاب العسكري تمكن الكبة من اعادة البلاد الى النظام الديمقراطي وتحقيق انجازات اقتصادية في ظل ظروف الصراع وما بعد الصراع، وتنفيذ إصلاحات هيكلية امتثالا لصندوق النقد الدولي، وترجمتها إلى برنامج متوسط الأجل لمكافحة الفقر وتعزيز النمو.. (TBI 2003 sierra leon country report ,2003,2) ، ووصل الى اعلى

قيمة في عام 2013 حيث بلغت (5,114673242.02) مليار دولار امريكي وبنسبة نمو(21.07%) بسبب اعادة الاعمار بعد الحرب فضلا عن الاستقرار السياسي منذ نهاية الصراع عام 2002 تحقيق انتعاش اقتصادي خلال السنتين السابقتين حيث تم بد في انتاج خام الحديد ,والانتعاش الاقتصادي في قطاع الزراعة والخدمات والبناء وزيادة الاستثمار في البنية التحتية وتحقيق نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والبالغ 2.4% في فترة 2003 الى 2011 (IMF Country report ,2013 ,5-8).

وحدث انخفاض في عام 2015 في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وبلغ (4252029353.82) مليار دولار امريكي ، وبنسبة نمو (-20.49%) ، بسبب تدهور البيئة الاقتصادية والصحية في النصف الثاني من عام 2014 بسبب وباء ايبولا وبالتالي اثر بشكل كبير على غرب افريقيا وانتشر في مختلف انحاء العالم مما اثر على الوضع الاقتصادي لافريقيا وسيراليون . imf country report ,2015, 4)) ، وقد بلغ في عام 2022 بقيمة (5,394942200.07) مليار دولار امريكي وبنسبة نمو (5.31%) ، وذلك بعد سلسلة من الصدمات الخارجية للسنوات السابقة ومنها عام 2020 بسبب جائحة كورونا والتي حدثت نهاية 2019 حيث بدا الانتعاش في نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحسين في مستويات التوظيف وزيادة في الاستثمار في البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية وتحسين العلاقات التحارية وزيادة الصادرات (BTI 2024 sierra leon country report ,2024,3).

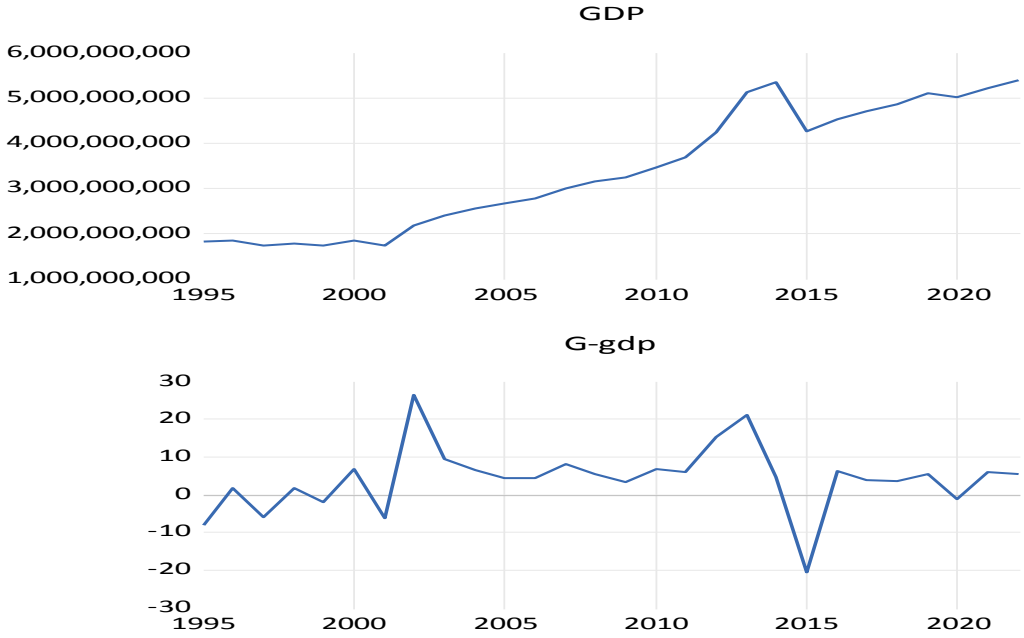

الشكل (6): الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو في سيراليون للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وباستخدام مخرجات برنامج Eviews https://data.worldbank.org/indicator

ويتبن من الجدول (4) والشكل (7) بان نسبة البطالة من اجمالي القوة العاملة لسيراليون قد بلغت (4.21%) في عام 1995 واستقرت حتى عام 2004 حيث انخفضت نسبة البطالة وبلغت(3.42%) بسبب تحسن الاداء الاقتصادي بعد انتهاء الصراع في عام 2002 ، واعادة تاهيل الزراعة الاساسية وازدهار القطاع الغير الرسمي مثل (قطاع التعدين كأنشطة التعدين الحرفي

ولاسيما استخراج الالماس)واظهرت سيراليون معدلات نمو مرتفعة بعد عام 2001 ويرجع النمو الى انتعاش القطاعات والمناطق التي كان انتاجها صفرا بسبب الصراع وتشريد الناس (TBI 2006 sierra leon country report,2006,12) ، وبعدها استمر بالارتفاع حتى عام 2014 حيث بلغت نسبة البطالة ب (4.678%)، بسبب معاناة سكان سيراليون من الفقر الجماعي وانتشار سوء التغذية وارتفاع معدلات وفيات الرضع والاطفال وانخفاض متوسط العمر المتوقع ونقص البنية التحتية وضعف نظام التعليم وعدم كفاءة الخدمات الطبية الاساسية للتعامل مع امراض الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة (الايدز) وعدم المساواة بين الجنسين بالإضافة الى ضعف الاساس الاقتصادي للبلاد (TBI 2014 sierra leon country report ,2014,14)، وانخفضت في عام 2022 اذ بلغت (3.194) ، بسبب تاثير جائحة كورونا عام 2019، والصدمات الخارجية ومنها الغزو الروسي لاوكرانيا وتباطؤ الاقتصاد العالمي ، وادى الفساد وعدم احترام سيادة القانون وحقوق الانسان وعدم الكفاءة على جميع المستويات الادارية الى جانب الصدمات الاقتصادية الخارجية الى نشوء بيئة اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية بالنسبة للسكان وعلى الرغم من الدعم الخارجي الاضافي وادخال خطة الاستجابة الاقتصادية السريعة للتخفيف من الاثر الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا الا ان معدلات البطالة والفقر وانعدام الامن الغذائي ارتفعت بشكل مطرد (TBI 2024 sierra leon country report ,2024,3)

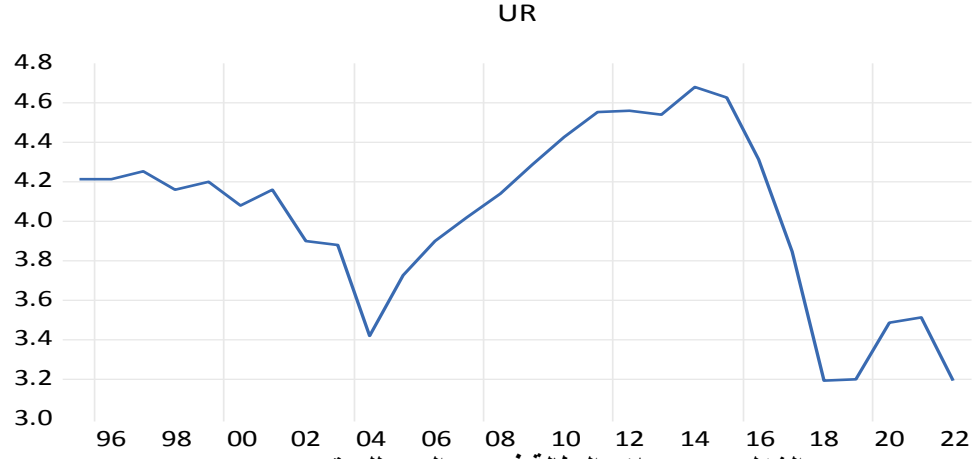

الشكل (7): معدلات البطالة في سيراليون للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام برنامج Eviews 13، https://data.worldbank.org/indicator

يتبين من جدول (4) والشكل (8) بان معدل التضخم لسيراليون قد بلغ في عام 1995 (26%) بسبب الصراع الداخلي والازمات السياسية التي اثرت على مستوى الاقتصاد حيث تم تعديل الاسعار السلع مما اثر على مستويات المعيشة ، وبعدها بدا بالتذبذب حتى انخفض في عام 2000 حيث بلغ (-0.9) بسبب اجراءات البنك الدولي في وضع برامج اصلاحية منها الخصخصة ومكافحة الفقر وحدوث الاستقرار السياسي وتوجيه السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف لمواجهة التضخم وتثبيت العملة المحلية (Leone) وقامت الحكومة بتحسين الادارة المالية العامة والسيطرة على الانفاق الحكومي (bti sierra leone country report ,2003,9)، وفي عام 2010 بلغ معدل التضخم (7.2%) حيث كان التضخم يتجه نحو الانخفاض ولكن مع ارتفاعات مرتبطة بصدمات اسعار الغذاء والوقود في عام 2008 وانخفاض سعر الصرف الاسمي في اواخر عام 2009 والزيادات غير المتوقعة في الاسعار الناجمة عن تطبيق ضريبة السلع والخدمات في اوائل عام 2010. (IMF staff sierra leone Country report,2010 ,6) واستمر بعدها بالتذبذب حتى

ارتفع في عام 2022 حيث بلغ (27.2%) وذلك على الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة في سيراليون وسكانها الشباب وجغرافيتها المواتية فان السنوات التي تلت تفشي فيروس ايبولا لم تحقق التحسينات المطلوبة في مستويات المعيشة وقد ساهمت سلسلة من الصدمات المقترنة بسياسات دون المستوى الامثل وضعف الادارة في انخفاض النمو وارتفاع التضخم وارتفاع مخاطر التعرض لضائقة الديون وانخفاض الاحتياطيات (IMF staff sierra leone Country report, 2024,7).

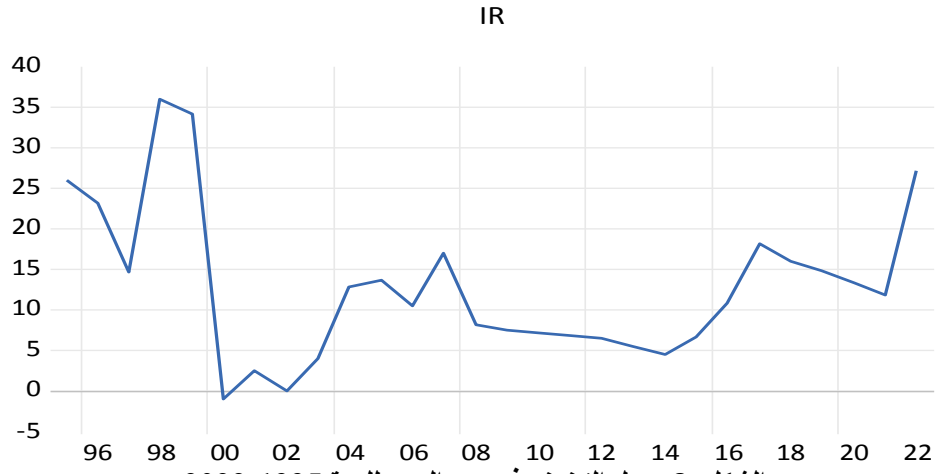

الشكل :8 معدل التضخم في سيراليون للمدة 1995-2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وباستخدام مخرجات برنامج Eviews 13https://data.worldbank.org/indicator

الاستنتاجات:

1- أظهرت نتائج البحث بان نمو الناتج المحلي في كمبوديا قد حقق تقدم وتعافي اقتصادي في البلاد بشكل اكبر من سيراليون ، وذلك بسبب الاستقرار السياسي ما بعد الصراع في أوائل التسعينات بين الحكومة الكمبودية وحركة الخمير الحمر الذي حكم البلاد من 1975-1979 واستمر الصراع حتى عام 1993 وهذا ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو اقتصادي، اذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 (4,137653518.65) مليار دولار و بمعدل نمو (9.90%) ، ووصل في عام 2022 الى (24,964207155.80) مليار دولار وبمعدل نمو (5.10%). اما سيراليون فقد بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام 1995 (1,801942657.78) مليار دولار وبمعدل نمو (7.99-%)، وذلك كانت المدة التي عانت سيراليون من اثار الصراع الأهلي بين (الحكومة السيراليونية وجبهة المتحدة الثورية (RUF)) التي هدفت الى الاطاحة بالحكومة بدا من 1990-الى 2002 ، الا ان بعد انتهاء صراع الأهلي في البلاد سيراليون بدأت مرحلة انتقالية للسلام وبالإضافة الى انها ان اصلاحاتها الاقتصادية كانت بطيئة وغير كافية وهذا اثر سلبا في النمو الاقتصادي بسبب الفساد والنقص في التنفيذ ، ووصل قيمة ناتج محلي الإجمالي في عام 2022 الى (5,394942200.07) مليار دولار بمعدل نمو (5.31%)، حيث تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي الا انه ليس في لمستوى المطلوب.

2- توصلت نتائج البحث بان مصادر التمويل الخارجي ساهمت في دعم النمو الاقتصادي في دولة كمبوديا بشكل اكبر من سيراليون ، حيث احتل اجمالي رصيد الدين الخارجي من

بين مصادر التمويل الخارجي في كمبوديا المركز (الأول) اذ بلغ قيمته في عام 1995 (1,854015536) مليار دولار امريكي، ووصل في عام 2022 الى (22,470886966) مليار دولار بسبب الزيادة في الاقتراض من المؤسسات الدولية والثنائية والاستثمار في البنية التحتية وتأثيرات ازمة كوفيد 19 ، وذلك دفع الحكومة الى زيادة الاقتراض والذي ساهم في التعافي الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي ، اما في سيراليون فقد حصلت اجمالي الدين الخارجي على المركز (الاول) من بين مصادر التمويل الخارجي حيث بلغت قيمته في عام 1995 (1,249606745) مليار دولار، ووصل في عام 2022 (2,331196990) مليار دولار، حيث أدى تفشي فايروس ايبولا في البلاد بالإضافة الى لم تحقق سيراليون التحسينات اللزمة في مستويات المعيشة وضعف الحوكمة بالاضافة لسياسات المحلية غير المثلى مما ساهم ذلك على انخفاض النمو وارتفاع مستويات التضخم وعدم استغلال الأمثل لمصادر التمويل الخارجي.

3- واظهرت نتائج البحث بان قيمة التحويلات الشخصية المستلمة في كمبوديا فقد حصلت على المركز (الثاني) من بين مصادر التمويل الخارجي بعد اجمالي رصيد الدين الخارجي ، اذ بلغت قيمتها في عام 1995 (11,600000) مليون دولار ووصل في عام 2022 الى (2,616016586) مليار دولار، بسبب تحسن خدمات التحويل نتيجة تطور التكنولوجية المالية الذي جعل عملية تحويل الاموال اسهل واسرع وبسبب تعافي الاقتصاد العالمي من ازمة كوفيد 19 مما ادى لزيادة فرص العمل في الخارج ، اما في سيراليون فقد حصل التحويلات الشخصية على المركز (الرابع) بعد الاستثمار الأجنبي المباشر اذ بلغت قيمتها في عام 1995 (23,673629.72) مليون دولار ووصل في عام 2022 (321,604651.6) مليون دولار بسبب معدلات التضخم المرتفعة وارتفاع اسعار السلع الاساسية والصدمات الاقتصادية منها (تاثير ازمة كوفيد 19، زيادة مستويت الفقر) مما يتطلب ذلك التمويل من قبل المغتربين لتسديد تكاليف المعيشة.

4- اما الاستثمار الاجنبي المباشر فقد حصل على المركز (الثالث) من بين مصادر التمويل الخارجي بعد التحويلات الشخصية المستلمة واجمالي رصيد الدين الخارجي في كمبوديا اذ بلغت قيمتها في عام 1995 (150,800000) مليون دولار ووصل في عام 2022 الى (3,578831296) مليار دولار ، بسبب الانتعاش القوي في اقتصاد كمبوديا حيث تم الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الدولة منها (الانشطة المالية ، التصنيع ، العقارات والسكن، الزراعة، والطاقة)، اما في سيراليون فقد احتل الاستثمار الاجنبي المركز (الثالث) من بين مصادر التمويل الخارجي بعد المنح والمساعدات في البلاد اذ بلغ قيمتها في عام 1995 (7,287055.908) مليون دولار بسبب الصراع الاهلي الدموي الذي بدا بين الجبهة المتحدة الثورية ونظام الحاكم مما اثر على استقرار السياسي والاقتصادي ووصل في عام 2022 ل (293,970572.8) مليون دولار، بسبب تقديم مجموعة من الحوافز كالاعفائات ضريبية على الدخل لمدة عشر سنوات بالاضافة الى اعفاءات رسوم الاستيراد المدخلات الزراعية لمدة خمس سنوات وساهم على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي.

5- ويبين نتائج البحث بان المنح والمساعدات قد احتلت المركز (الرابع) من بين مصادر التمويل الخارجي بعد الاستثمار الأجنبي المباشر في كمبوديا اذ بلغت قيمتها في عام 1995 (505,579986.6) مليون دولار ، بسبب الصراع بين الحكومة الكمبودية المدعومة دوليا وحزب الخمير الحمر ووصل في عام 2022 الى (1,546939941) مليار دولار ،بسبب اتفاق الشركاء الاوروبيون على العمل بشكل وثيق معا في تعاونهم التنموي مع كمبوديا من اجل تحقيق انتعاش اجتماعي واقتصادي مستدام ، اما في سيراليون فقد حصلت على المركز (الثاني) بين مصادر التمويل الخارجي للبلاد بعد

اجمالي رصيد الدين الخارجي اذ بلغت قيمتها في عام 1995 (212,270004.3) مليون دولار ووصل في عام 2022 الى (523,469970.7) مليون دولار ،حيث توسعت العلاقات الاقتصادية والسياسية لسيراليون ولاسيما مع كوبا وايران والصين كما اقامت حكومة سيراليون علاقات جديدة مع دول اخرى مثل (الهند ، اليابان ، قطر ، وروسيا) مما أدى الى توسع المنح والمساعدات .

المقترحات:

1- تعزيز برامج للحوار والمصالحة بين الجهات الصراع وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتعزيز التفاهم بين الجهات المتأثرة بالصراع.
2- تنويع القطاعات الاقتصادية الحديثة مثل السياحة، الزراعة المستدامة والصناعات التحويلية وغيرها وتقوية الاسواق المحلية لدعم النمو الاقتصادي المستدام .
3- تحسين المناخ الاستثماري من خلال توفير الحماية القانونية للمستثمر وخفض الاعباء الضريبية للمستثمر وتطوير وخلق مناخ مناسب يجذب المستثمرين مما يسهم في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر .
4- تطوير المشاريع الاستثمارية كالاستثمار في البنية التحتية ومنها (الطرق والجسور ، شبكات التكنولوجية المعلومات والاتصالات ووسائل النقل لتعزيز النمو الاقتصادي لكونه عامل لجذب الاستثمار .
5- يجب ان يكون الدافع للاقتراض من الجهات المانحة موجهة لأغراض الانتاج وتنمية البنية التحتية والتعليم والصحة، وتنمية قدرات ومهارات الايدي العاملة بدلا من الاستعانة بالعمال الاجانب ذو المهارات العالية والابتعاد عن فكرة الاقتراض لدعم الموازنة الحكومية فقط .

المصادر باللغة العربية:

1-عثمان، عثمان محمد،(2023)،"الابعاد الاقتصادية للتمويل الدولي "،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 9،العدد
2-الجباري ، اكبر عمر محي الدين ،(2009)،"التمويل الدولي"، الاكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك.
3-عمر،يحيى السيد،(2018)،"القروض الدولية واثارها على اقتصادات الدول الاسلامية"،دار الاصول العلمية ،ط1.
4-إسماعيل السيد احمد صادق ، العوضي ، محمود محمد جمعه وفواز ، محمود احمد ،(2022)،" تحويلات العاملين المصريين بالخارج واثرها على دفع الاستثمار المحلي في مصر للفترة(1990-2020) "،مجلة البحوث المالية والتجارية ، المجلد 23، العدد الرابع .
5-عواد ،فاضل جويد ،(2004)،"تطور النظام النقدي الدولي واثاره في اتجاهات التمويل والتكييف في البلدان النامية للمدة(1970-2002) "،جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد .
6- ثويني،فلاح حسن وامين،حافظ عبد الامير،(2017)،"مصادر التمويل الخارجي وانعكاساتها التنموية على بلدان العالم"،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد 112.
7-ابراهيم ، مي فتحي يوسف،(2021)،"اثر القروض الخارجية على الاداء الاقتصادي في مصر"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 35،العدد 1.
8-عطية،فاطمة عبدالله محمد،(2021)،"دور التمويل الخارجي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري"،مجلة التجارة والتمويل ،العدد الرابع.
9-ابو شعبان ،همام وائل محمد ،(2016) ، " اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية "،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزه .

10-حسن ،عمر حواس وابراهيم ، ابراهيم اديب ،(2022)،"اقتصاديات ما بعد الحرب : المشاكل الاقتصادية وسياسات الانعاش والاستقرار للمدة 2000-2019 -العراق انموذجا "،مجلة الريادة للمال والاعمال ،، المجلد 3، العدد 1.
11-موسى ،فاطمة تركي نعمة،(2015) ،" قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990-2013)"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.
12-خطاب ، محمد عبد اللطيف ،(2019) ،" دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية "، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 43 ، جزء 3.
13-الفقي ، عبير محمد احمد ،(2015)،" دور الموارد في تاجيج الصراع الداخلي في سيراليون "،معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة
14-*الأمم المتحدة .(2009). التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١"، جنيف:* مجلس حقوق الإنسان. untitled
15- فراج ، مريم عبد الحي علي ،(2023)،"تاثير المساعدات الدولية على الدول النامية"،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد 20 .

المصادر باللغة الانكليزية:

1-Omprasad ,Gadde ,(2015),"Foreign loans and Development in the Twentieth century India :An over view of conceptual Issues and Implications" ,journal of economics bibliography ,volume 2, issue 4.
2-Singh,Shweta& Hoque ,Deluwar ,(2024),"An Analysis of Trend pattern and strength of foreign direct investment (FDI) and foreign institutional investment (FII) to India, educational Administration theory and practice,No (4) 30.
3-Gnylianska L.Y,(2023),"Research on attracting forign investments for starting New types of activities in the context of llc (karpatnaftokhim) entering the German markets",journal Economic space,no 183.
4-Sillah, Abdulai , (2015," *The Effects of Post-Conflict Aid on Economic Development",* PhD dissertation, University of Bath).
5-BTI (2006,2010,2014,2016,2024) Campodia Country Report ,(2014), https://bti-project.org/en/downloads?content=country&country=KHM
6-Asian Development Bank ,(2000), Country economic Review Cambodia, Microsoft Word - IN290-00cer.doc
7-IOM Development Fund ,(2023), Migration in the Kingdom of Cambodia A Country Profile 2023, pub2024-006-el-cambodia-migration-profile.pdf
8-International Development Association and International Monetary Fund. (2019). *Joint World Bank-IMF Debt Sustainability Analysis: Cambodia*. https://documents1.worldbank.org/curated/en/297381580755778880/pdf/CambodiaJoint-World-Bank-IMF-Debt-Sustainability-Analysis.pdf
9-International Monetary Fund. (2006). *Cambodia: 2006 Article IV Consultation—Staff Report; Public Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Cambodia*. IMF Country Report No. 06/264, 2006. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06264.pdf
10-Asian Develobment Bank ,(2020), COVID-19 Active Response and Expenditure Support Program: Report and Recommendation of the President | Asian Development Bank
11-Australian Government (Aus AID) ,(2010),Cambodia Development Cooperation Report 2009 https://www.dfat.gov.au/sites/default/files/2009dcr-cambodia.pdf
12-Europen Investment Bank ,(2021), Joint European Strategy for Development Cooperation with Cambodia 2021-2027 , https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Joint%20European%20Strategy%202021-2027.pdf

13-Keller, L. (2005). UNTAC in Cambodia – from Occupation, Civil War and Genocide to Peace. *Max Planck Yearbook of United Nations Law*, 9(1), 127-178. https://doi.org/10.1163/187574105X00057 .
14-Asian Development Bank , 2024, cambodias economic Diversification . https://www.adb.org/sites/default/files/publication/1009916/cambodia-economic-diversification.pdf
15-world bank group,2023,cambodia country climate and development report ,campodia ,east asia pacific. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099092823045083987/pdf/P17887106c6c2d0e909aa1090f3e10505c1.pdf
16-Coe, David T. II, Lee, Houng, Abdelati, Wafa F., Eastman, Damien, Hagemann, Robert, Ishikawa, Sumio, López-Mejía, Alejandro, Mitra, Srobona, Muñoz, Sònia, Nakamura, Koji, Rendak, Nadia, and Yelten, Sibel. (2006) ,*Cambodia: Rebuilding for a Challenging Future*. International Monetary Fund file:///C:/Users/Duhok/Downloads/9781589064447-front-1.pdf
17-UNDP,(2020)," *COVID-19 Economic and Social Impact Assessment in Cambodia", Policy Brief 01, CGE & GTAP Simulation Exercises*. UNDK_KH_POLICY_BRIEF_first[1].pdf
18-Soche, Hem,(2013)," *Impact of the Global Financial Crisis on Cambodian Economy at Macro and Sectoral Levels*", (CDRI). Cambodia's leading independent development policy research institute. wp72e_1617793683.pdf
19-BTI (2003,2006,2014,2016,2018,2024) sierra leone country report ,(2003), https://bti-project.org/en/downloads?content=country&country=SLE
20- International Monetary Fund (IMF) Sierra leone Staff Country Report ,(2010), https://doi.org/10.5089/9781455212927.002 .
21-IMF Sierra leone Staff Country Report ,(2013), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Sierra-Leone-2013-Article-IV-Consultation-and-Request-for-a-Three-Year-Arrangement-Under-the-41058 .
22-IMF Sierra leone Staff Country Report ,(2015), https://doi.org/10.5089/9781475531121.002.
23-IMF Sierra leone Staff Country Report ,(2024), https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/11/22/Sierra-Leone-2024-Article-IV-Consultation-and-Request-for-a-38-Month-Arrangement-Under-the-558772 .
24-Saly ,Limy & Satrianto ,Alpon ,(2024),"The Factors Influencing Economic Growth and Foreign Direct Investment :A Case study in Cambodia ", Journal of Ecohumanism , vol 3, No 8 . 5685-Article Text-14537-1-10-20250116.pdf